



تصريح الامين العام للمؤسسة العربية للديمقراطية

ساهمت المؤسسة العربية للديمقراطية الى جانب عدد من الهيئات والمؤسسات الدولية في مراقبة الانتخابات الرئاسية الموريتانية يوم ١٨ يوليو ٢٠٠٩ التي أطرها اتفاق دكار والذي وافقت عليه الاطراف الاساسية للالزمة الموريتانية.

وقد شكلت المؤسسة العربية للديمقراطية فريقا رفيع المستوى من الخبراء والمراقبين عمل باستقلالية وحيادية وراقب يوم الاقتراع واستنتج ان عملية الاقتراع كانت عادية رغم بعض الخروقات التنظيمية والتقنية.

وقد توصل الفريق الى استخلاصات أخرى ضمنها تقريره الاولي الذي يقدم للصحفيين اليوم ١٩ يوليو ٢٠٠٩ في انتظار صدور تقرير أشمل بعد خمس وأربعين يوما.

وتجدر الإشارة أن السلطات الموريتانية قامت بجهد كبير تشكر عليه لتسهيل عمل فريق المراقبين العرب على كافة المستويات.

وأريد التأكيد على أن اتفاق دكار الذي نسجل إيجابياته العديدة قد تعرّض لتنفيذ بعض بنوده، مما أثقل كاهل هذه الانتخابات كونه حملها مسؤولية حل الأزمة الموريتانية فأصبغها طابعا مشحونا ومتوترا بعض الشيء.

هذا وقد تناهى لعلم المؤسسة ان بعض المترشحين للانتخابات قد أعلنوا طعوننا في النتائج الاولية التي بدأت في الصدور .

ويهمنا ان نعلن ان فريق المراقبين العرب سيواصل عمله الرقابي حتى صدور النتائج النهائية عن المجلس الدستوري بما سيمكنه ايضا من إبداء الرأي في تلك الطعون وتضمين موقفه منها في تقريره النهائي.

ويسعدني أن أتوجه بالشكر لكل فريق المراقبين العرب الذي عمل بجدية والتزام ومهنية وفي ظروف شاقة لإنجاز مهمته كما أتوجه بالشكر للمؤسسات والمنظمات والشبكات العربية التي ساندت مهمتنا بتوفير خبرتها في مراقبة الانتخابات وإيفاد خبرائها.

أخيرا يهمني التأكيد أن موريتانيا تمر بمنعرج حاسم سيؤثر على مستقبل شعبها، ويدعو كل الأطراف السياسية إلى التقيد بالقانون والمؤسسات الدستورية، والتمسك بالديمقراطية باعتبارها الخيار الأوح للخرج من الأزمة الراهنة وتحقيق التنمية والاستقرار وعدم العودة لاستعمال الوسائل غير الدستورية لحسم الصراعات السياسية.

ونؤكد أن المؤسسة على استعداد للمساهمة في حدود طاقتها في مسار تعزيز المسار الديمقراطي ومؤسساته في موريتانيا الشقيقة.

نواق الشط

١٩ يوليو ٢٠٠٩